



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير في فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو وفي صربيا والجبل الأسود، منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٢ - وثمة خطوة هامة اتخذت في الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٣، وتمثل في بدء عملية نقل مزيد من السلطات إلى مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين في كوسوفو (المؤستان المؤقتتان)، تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والسلطات التي يجري نقلها هي تلك المبينة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري. وسيحتفظ ممثلي الخاص بالمسؤوليات المسندة إليه بموجب الفصل ٨ من الإطار الدستوري. وقد أنشأت البعثة "مجلس نقل السلطات" والمؤسستين المؤقتتين، للإشراف على عملية النقل، وتنسيقها وإدارتها. وبهذا ستصبح المؤستان المؤقتتان مسؤولتين بصورة متزايدة عن تنفيذ المعايير النموذجية التي تغطي مسؤوليات النقل، بما في ذلك إعداد "خارطة طريق" لتنفيذها. ويشمل هذا مسؤولية متزايدة فيما يتعلق بالمواضيع الحساسة سياسيا والمعقدة غالبا، في المجالات التي يتم نقلها. وتشمل التطورات المهمة الأخرى في هذه الفترة بدء بعثة مجلس أوروبا لإضفاء طابع اللامركزية، وتعيين أول أنثى كعضو في الحكومة. ومن الأمور المهمة أيضا توقيع القادة السياسيين البارزين من ألبان كوسوفو على إعلان يؤكدون فيه من جديد التزامهم بـ "اتفاق التحالف" الذي تم التوصل إليه في العام السابق، ومؤكدين أهمية بلوغ المعايير المحددة في ورقة المعايير النموذجية، ويدعون فيها إلى إجراء حوار مباشر بشأن المعايير العملية مع جميع الجيران.

ثانياً - المؤسسات الديمقراطية العاملة

٣ - ولئن غدت المؤسسات المؤقتتان أكثر دراية بعملها التشغيلي، ومسؤولياتهما الأساسية، فقد حالت الصراعات بين الأحزاب، وفي داخلها دون إحراز تقدم كبير في مواضيع مهمة. ولقد كان للبيئة السياسية المجزأة لألبان كوسوفو، أثر على عمل حكومة كوسوفو وهيئة رئاسة الجمعية الوطنية في كوسوفو. فقد قوضت تلك الصراعات من دورهما القيادي، وهددت استقرار هاتين المؤسستين.

٤ - ولا يزال أمام كوسوفو شوط تقطعه من أجل إقامة مؤسسات تمثيلية وعاملة. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٣، انتهكت حكومة كوسوفو المؤقتة ٣٦ قراراً سياسياً، يتناول ١٦ قراراً منها التشريعات. ولم تُعُدْ إلا ١٠ قرارات تتعلق بالسياسات، وفقاً للنظام الداخلي النافذ المفعول. وقدمت عشرة مشاريع قوانين لجمعية كوسوفو، لاستعراضها، واعتمدت الجمعية أربعة منها. ولم تقم الجمعية الوطنية أو إحدى لجائها ببدء أو صياغة أي مشروع قرار أو قامت بصياغته. وقد شكلت خمس لجان مخصصة مشتركة بين الوزارات، هي لجنة خسائر الحرب، ولجنة المفقودين، ولجنة استعراض ضريبة دخل الفرد، ولجنة تحقيق التكافؤ في أجور القطاع العام والتحويل.

٥ - وواصلت الجمعية عقد جلساتها العامة أسبوعياً، فعقدت ١٠ جلسات خلال فترة إعداد التقرير. ولم تعقد الجمعية جلستين؛ فلم تعقد الأولى نتيجة لاعتقال أشخاص استدعوا للامتنال أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كما لم تعقد الثانية لعدم قدرة الجمعية على إقرار جدول أعمالها النهائي، الذي شمل طلباً بالاعتراف "بقيم" جيش تحرير كوسوفو السابق، ومناقشة إجراء محادثات مباشرة مع بلغراد. وقاطع التحالف من أجل عودة صرب كوسوفو الجلسات فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وأواخر كانون الأول/يناير ٢٠٠٣. ومنذ ذلك الوقت شارك التحالف من أجل عودة صرب كوسوفو في الجلسات، إلا أنه انسحب من إحدى جلسات الجمعية عندما اعتمدت جمعية كوسوفو إعلانين؛ يدعو أولهما إلى إطلاق سراح أحد ألبان كوسوفو الذي تحتجزه المحكمة، بكفالة، ويندد الثاني بتكوين "اتحاد البلديات والمستوطنات الصربية". ولم يحضر التحالف أيضاً جلسة الجمعية العامة في ١٣ آذار/مارس، على إثر اغتيال رئيس وزراء صربيا زوران جيندتش. وقاطع أيضاً حزب كوسوفو الديمقراطي، في إحدى المرات، والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو في مرتين أخريين، جلسات الجمعية احتجاجاً على رفض هيئة رئاسة الجمعية إدراج موضوع "قيم الحرب" في جدول الأعمال. ووقعت أحزاب ألبان كوسوفو الرئيسية الثلاثة، والأقليات غير الصربية بياناً مشتركاً، قدم في إحدى جلسات الجمعية، وذكر فيه ضرورة

تناول إعلان الاستقلال في جلسة لاحقة. واتخذت الجمعية في جلسة ٣ نيسان/أبريل موقفا مفاده ضرورة قيام المؤسساتين المؤقتين بتنفيذ القانون المتعلق بالتعليم العالي، رغم أن الذي أعده لم يكن ممثلي الخاص. وقد طعن في مشروع القانون الذي اعتمدته الجمعية من قبل، نواب صرب كوسوفو، لأنه لم يأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية لطوائف الأقليات. وكان من أثره استبعاد جامعة في شمال ميتروفيتشا يدرس فيها صرب كوسوفو، من النظام التعليمي الموحد لكوسوفو (انظر الوثيقة S/2002/1126، الفقرة ٤). ورفضت الجمعية أيضا الصيغة الوسط التي أوصى بها الفريق الخاص، الذي أبقى المسألة قيد نظره وفقا للإطار الدستوري. وقد أصدر ممثلي الخاص قرارا ذكر فيه أن الموقف الذي اتخذته جمعية كوسوفو، بشأن هذه المسألة ليس له أثر قانوني.

٦ - وقد استكملت لجنة التعيين في الوظائف العامة العليا تعيين ٨٠ في المائة من كبار موظفي الخدمة المدنية، في الحكومة، بما في ذلك أول أمينة دائمة، وذلك من خلال عقد امتحانات تنافسية. ولقد اتسم تعيين الموظفين المدنيين في وظائف رئيس الموظفين التنفيذيين، ومديري الإدارات في البلدية، بانعدام الشفافية عموما. وعلى الصعيد المركزي، نظمت عملية التعيين عامة مع الامتثال لقانون الخدمة المدنية، ومتطلبات الأقليات، التي تمت تلبيتها بإنشاء فرق اختيار. على أن الموظفين المدنيين يتصورون أن التطوير الوظيفي يعتمد على ولائهم السياسي أكثر من اعتماده على مهاراتهم الفنية، مما يؤدي بهم إلى التقدم إلى وظائف في هيئات يعتقدون أنها لن تؤدي إلى اعتبارهم خصوما سياسيين من جانب القادة. وقد أدى هذا إلى انتظام الموظفين المدنيين وفقا للسياسات الحزبية، بما يخالف مبادئ الحداثة والحيادة السياسية والنزاهة.

٧ - وأدى فشل الأجهزة عامة، من قبيل عدم الإعلان بصورة كافية عن حالات الشغور في الوظائف وإجراءات التعيين، إلى تعطيل قدرة الأقليات على التنافس على الوظائف، يمثل ما أدى إليه الافتقار إلى حرية التنقل، والتمييز في الحصول على المعلومات. على أن التقييم الفصلي، كشف عن إحراز تقدم في تعيين ممثلي الأقليات على الصعيد المركزي. ومقارنة بمتوسط يقل عن ٦ في المائة في مستهل عام ٢٠٠٣، بلغ متوسط تمثيل الأقليات في المستويات الوسطى من الخدمة المدنية حوالي ١٣ في المائة بحلول نهاية آذار/مارس. ولم تبق أي هيئة مركزية دون أن يعمل فيها موظفون من الأقليات. هناك أيضا مزيد من موظفي الأقليات في المستويات الإدارية بحيث بلغ عددهم زهاء ١٩ في المائة عامة. ولا يزال تعيين الأقليات في معظم المشاريع العامة والمجتمعية غير مرض، حيث يبلغ المعينون في شركة كهرباء كوسوفو والبريد والاتصالات في كوسوفو وغيرها من المؤسسات، أقل من ١ في المائة.

٨ - وتتمثل الناحية الإيجابية في أن الآليات المؤسسية التي تدعم مشاركة الأقليات في الخدمة المدنية في المستوى الأوسط تم تعزيزها من خلال التشريع والدعم الإداري. فقد بدأ مكتب رئيس الوزراء برنامجا للاتصال من أجل تعيين أفراد من طوائف الأقليات، بصورة نشطة، في الخدمة المدنية، وبدعم نشط وشخصي من جانب رئيس الوزراء. وقام موظفون مدنيون من طوائف الأغلبية والأقلية في مكتب رئيس الوزراء، بزيارات مشتركة لمناطق الأقليات بغرض تقديم معلومات فورية بشأن الوظائف الخالية وظروف العمل العامة في الخدمة المدنية في كوسوفو. وأسفر برنامج الاتصال عن زيادة تبلغ تسعة أمثال عدد الطلبات المقدمة من طوائف الأقليات، بالمقارنة مع حملات تعيين مشاهة قام بها مكتب رئيس الوزراء قبل ذلك. وهناك مبادرة حكومية أخرى نابعة من مكتب رئيس الوزراء، وأنشئت بموجبها في الوزارة مراكز تنسيق للمساواة وتكافؤ الفرص في المسائل الجنسانية، داخل الوزارة. وأصدرت الحكومة أيضا توجيهها إداريا ينص على طائفة من الآليات القانونية التي من شأنها تعزيز وحماية تعيين الأقليات، من قبيل إجراءات الطعن والتعيين النزيه والشفاف.

٩ - ويتباين أداء الإدارات البلدية المشتركة الأعراق تباينا كبيرا. ففي كامينيتشا، وغنيلاي، وندفوردو (وجميعها في منطقة غنيلاي)، وكوسوفو بولي (منطقة بريشتينا)، كان أداء الإدارات المشتركة للبلديات عند مستوى معقول. ونظرا للعديد من حوادث الأمن في بلدية فيتينا (منطقة غنيلاي)، لم يتقلد صرب كوسوفو وظائف بلدية. وظلت الوظائف المحتفظ بها لصرب كوسوفو في الهياكل البلدية في بلدية ليليان (منطقة بريشتينا) شاغرة، حيث لم يتقدم أحد من المرشحين المناسبين. وشكلت نقابتان في بلديات الأغلبية الصربية في كوسوفو، أولاهما في ميتروفيتشا الشمالية والثانية في شرقي كوسوفو. ولم تعترف البعثة بأي من هاتين النقابتين بوصفها هيكلا مشروعاً، حيث أنها تقوم على أحادية العرق. وقد أحرزت إدارة البعثة في ميتروفيتشا تقدماً في إقامة هيكلها الإداري وفي توفير الخدمات الإدارية والعامة في الجزء الشمالي من مدينة ميتروفيتشا. وقد أوشك أن يكتمل ملاك موظفيها، بعد تعيين وتدريب ٨٢ من الموظفين المحليين الجدد مما يصل بمجموعهم إلى ١٢٠ موظفاً. وقد بدأت البعثة أيضاً في إصدار وثائق تسجيل مدنية تابعة للبعثة مثل وثائق الميلاد والوفيات وشهادات الزواج، والقيام بأعمال التفتيش، بدءاً بأعمال التفتيش على المرافق الصحية، وإصدار تصاريح البناء، وكذلك وبالتعاون مع وزارة الخدمات العامة في كوسوفو، بإنشاء مرفق لإصدار رخص القيادة، ووثائق تسجيل المركبات.

١٠ - وقد مثل تقييم تعيين الأقليات، على مستوى البلديات، صعوبات كثيرة، في ضوء انعدام إحصاء مقبول حديث العهد، واستمرار تشرذم نسبة كبيرة من طوائف أقليات كوسوفو، من بينها الأغلبية الكبيرة من الفنيين. وردا على هذه التحديات، حُدِدت "مجموعة

تمثيلية“ لتعيين الأقليات بصورة مناسبة، في كل بلدية استنادا إلى إحصائي عام ١٩٨١ و ١٩٩١، وتقديرات السكان الحالية. واستنادا إلى تلك الأرقام، تتمتع منطقة غنيلاي بأفضل سجل في هذه المرحلة فيما يتعلق بتحقيق أهداف التعيين، حيث تتمتع ثلاث بلديات بمستويات مقبولة من تمثيل الأقليات. ومما يؤسف له، أن تعيين الأقليات في مستوى البلديات لا يزال منخفضا عامة ولا يزال يتركز في مكاتب طوائف البلديات أكثر من كونه يتركز في هياكل البلديات الأخرى.

١١ - وقد أحرزت كوسوفو تقدما فيما يتعلق بدعم التعليم المدني والمشاركة، من خلال تعزيز هياكل المجتمع المدني، وزيادة دورات التعليم للطلاب. وقد جرى تسجيل ما مجموعه ٢٢٩٢ من المنظمات غير الحكومية، منها ٣٨١ منظمة دولية. ويقدر أن ٨٠٠ من مدارس ألبان كوسوفو وغير الصرب، الابتدائية، توفر فصولا للتعليم المدني. وقد أنشأت وزارة التعليم والعلم والتكنولوجيا في كوسوفو بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فريق عمل معني بتطوير المناهج لأغراض التعليم المدني.

١٢ - وهناك حوالي ٣٤ من الأحزاب السياسية المسجلة حاليا في كوسوفو، منها ٢٢ بها واحد أو أكثر من الممثلين المنتخبين، في جمعية بلدية أو في جمعية كوسوفو. ولم يقدم أي حزب سياسي أو ينشر بياناته المالية اللازمة ولم يقدم إلا واحد فقط من بين ٢٢ من تقارير الكشف المالية، عن نفقات الحملات الانتخابية لينظر مراجعو الحسابات فيها بدقة.

١٣ - ولا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله في مجال تعزيز المسؤولية ووسائل الإعلام الفنية. ولا تزال بعض الدوائر الصحفية المحلية تصدر تقارير ملتهبة ومثيرة للمشاعر، وتقدم معلومات غير دقيقة ومستفزة. ومع أنه قد وجه اهتمام مفوض الإعلام المؤقت إلى العدد المتزايد من القضايا، فلا يزال هناك مبلغ ٥١ ٥٠٠ يورو لم يسدد كغرامات. وقد شارك المفوض في أنشطة للوساطة من أجل كفالة إصدار بيانات لسحب تلك الآراء، وتنفيذ مدونات سلوك مؤقتة لما يطبع أو يُبث، نظرا لانعدام آليات التنظيم الذاتي.

ثالثا - سيادة القانون

١٤ - وعموما ظل معدل حوادث الإجرام أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٣ مماثلا بصفة عامة لمعدل فترة الإبلاغ الماضية، وذلك رغم ظهور ما يدل على زيادة في الجريمة المنظمة. ووقعت هجمات بالقنابل اليدوية وهجمات أخرى ضد مراكز شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مدينة جيتش وبريشيتينا وميتروفيتشا، ولم تقع لحسن الحظ أي إصابات. واعتبرت هذه الهجمات بمثابة ردود فعل على تحقيق الشرطة الناجح في الجريمة المنظمة. ولم تقع أي حوادث رئيسية عند قيام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

السابقة بإجراء الاعتقالات الأولى للأعضاء السابقين في جيش تحرير كوسوفو. وتعهدت زعامة كوسوفو السياسية بالتعاون التام مع المحكمة، غير أن بعض العناصر الألبانية في كوسوفو لم تؤيد هذه الاعتقالات. وجرى تنظيم ٢٤ مظاهرة عامة سلمية بشأن الاعتقالات التي أجرتها المحكمة، والاعتقالات والتحقيقات القضائية والمحاکمات الحساسة، المتعلقة بالأعضاء السابقين في جيش تحرير كوسوفو المتهمين في جملة أمور بجرائم حرب والإرهاب وبالجرمة المنظمة.

١٥ - ويبدو أن العنف والجريمة على أساس إثني آخذة في الازدياد مرة أخرى بعد الانخفاض المسجل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إذ وقع ما مجموعه ٦٣ جريمة ذات بواعث إثنية أثناء فترة الإبلاغ. ولقد شملت هذه الحوادث أساسا التفجيرات والتحرش والتهديدات وإطلاق النار والرحم بالحجارة والاعتداءات ولكن بدون وقوع جرائم قتل.

١٦ - ولقد جرى تعيين موظفين قضائيين إضافيين أثناء الأشهر الثلاثة الماضية. بما في ذلك أفراد من الأقليات، وذلك لتعزيز فعالية النظام القضائي ونزاهته وسير أعماله بصفة عامة. وهناك في الوقت الحالي ما مجموعه ٣١٤ قاضيا محليا و ٤٤ مدع عام يعملون في جهاز القضاء في كوسوفو وما مجموعه ٥٧ محكمة بما في ذلك محكمة تجارية في بريشتينا. وتمثل النساء في الجهاز القضائي المحلي نسبة ٢٤,٨ في المائة من مجموع القضاة و ١٥ في المائة من مجموع المدعين العامين، وتمثل الأقليات ١٠ في المائة من مجموع القضاة و ٩ في المائة من مجموع المدعين العامين. ويمثل صرب كوسوفو حاليا حوالي ٥ في المائة من كافة القضاة و ٢ في المائة من كافة المدعين العامين. وهناك ١٨,٩ قاض ومدع عام لكل ١٠٠ ٠٠٠ ساكن و ٢,٨٥ محكمة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ساكن، وهي نسب تقارب المعايير الأوروبية. ورغم النسبة المرتفعة للقضاة والمدعين العامين والمحاکم بالنسبة لعدد السكان، هناك عدد كبير من القضايا التي تأخر النظر فيها معروضة حاليا على المحاكم المحلية - ١٣ ٧٣٧ قضية مدنية و ٤٩٥ قضية إدارية و ١١ ٧٥٧ قضية جنائية، مما يشير إلى احتياج واضح إلى تحسين فعالية النظام القضائي. وهناك أيضا ١٧ قاضيا دوليا و ١٠ مدعين عامين دوليين، معينين بالمحاكم المحلية والمحكمة العليا في كوسوفو ومكتب المدعين العامين. وهم ينظرون فيما يقارب ٣ في المائة من القضايا الجنائية التي تعد من القضايا الحساسة.

١٧ - وأثناء الأشهر الثلاثة الماضية، تناول القضاء المحلي ١٠٠ في المائة من القضايا المدنية و ٩٧ في المائة من القضايا الجنائية. ولقد أسفرت ٧٨ في المائة من الإجراءات الجنائية عن إدانات وبينما لا يوجد ما يشير إلى أي حالات لأفراد مشتبه فيهم لم يمثلوا أمام القضاة خلال الفترة الزمنية القانونية المحددة بـ ٧٢ ساعة، فإن النسبة المثوية للمحتجزين الذين

تجاوزت فترة احتجازهم لما قبل المحاكمة ستة أشهر ظلت نسبة عالية. وحتى ٢ آذار/مارس، فمن بين ما مجموعه ٥٨٤ محتجزا لفترة ما قبل المحاكمة، بقي ١٥٤ منهم في الحجز لفترات تتجاوز ستة أشهر.

١٨ - ووفقا لما أظهرته احتجاجات الجمهور ضد اعتقال الأفراد السابقين بجيش تحرير كوسوفو، فإن الناس بكوسوفو لا يعتبرون النظام القضائي نظاما مستقلا أو محايدا. ولقد اشتكى ممثلو صرب كوسوفو عن خمس بلديات هي كوسوفو بوليي وليبيان وأوبيليتش (منطقة بريشتينا) ونوفوردو (منطقة غنجيلان) وزفيكان (منطقة متروفيتشا)، بشأن عدم تمكن السكان الصرب في كوسوفو ظاهريا من الوصول إلى المؤسسات القضائية. وتشمل المشكلات المحددة نقص تسليم وثائق المحاكم والافتقار إلى المواصلات المأمونة للوصول إلى المحاكم في بريشتينا، والمعاملة غير المتكافئة أثناء جلسات المحاكم والافتقار إلى المساعدة القانونية. وظلت أيضا عملية الحصول على نسخة كاملة ودقيقة من القانون الساري في كل محكمة باللغة الانكليزية والألبانية والصربية والتركية مشكلة. ولقد استلمت بعض المحاكم جميع مجلدات الجريدة الرسمية باللغة الانكليزية والألبانية والصربية ولكن بعض المحاكم الأخرى لم تتسلم جميع المجلدات وشهدت حالات تأخير في استلام القواعد والقوانين المنطبقة.

١٩ - وواصلت البعثة حل المحاكم الموازية التي تدعمها بلغراد وعملت على إنشاء نظام قضائي موحد في إطار البعثة. وجرى تعيين سبعة قضاة من صرب كوسوفو في الجزء الشمالي من كوسوفو ولقد افتتحت رسميا المحاكم البلدية ومحاكم مخالقات القصر في كل من ليوزافيتش وزوبن بوتوك في إطار إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ١٣ كانون الثاني/يناير.

٢٠ - وأثناء الأشهر الثلاثة الماضية من هذه السنة، استمر إحراز التقدم في إنشاء جهاز شرطة محلية يسير أعماله بشكل جيد وقابل للاستمرار ويمثل كافة الطوائف. وحتى ٣١ آذار/مارس، كان هناك ما مجموعه ٢٤٧ ٥ ضابطا من قوة شرطة كوسوفو و ٣٨٩ ٤ شرطي من شرطة البعثة، بمعدل ضابط واحد من قوة شرطة كوسوفو تقريبا لكل ٤٥٠ مدنيا تقريبا. وظل التكوين الإثني لشرطة كوسوفو على حاله تقريبا باستثناء تمثيل صرب كوسوفو، الذي ازداد من ٨,٤٢ في المائة إلى ٩,٢٤. وتمثل الأقليات حاليا ١٤ في المائة من أولئك الذين يعملون في فئة الإصلاحات، ويشكل صرب كوسوفو ١٣ في المائة من هذا الرقم، بينما تبلغ نسبة النساء ٢٦ في المائة من مجموع موظفي الإصلاحات. ويشير الربع الأول من عام ٢٠٠٣ إلى أن معدل تصفية القضايا الجنائية لدى الشرطة وصل إلى ٤٩ في

المائة بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الأفراد و ٢١ في المائة بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الممتلكات، مما يعد معدلا أعلى مما هو عليه في الكثير من البلدان الأوروبية. ولقد نُقلت مراكز الشرطة الثلاثة إلى قيادة قوة شرطة كوسوفو، في غراكانيتشا (منطقة بريشتينا) وكاشانيك (منطقة بريزن) وستربتشي (منطقة غينجيلان). وأُحرز بعض التقدم في إدماج ضباط صرب كوسوفو في قوة شرطة كوسوفو، بما في ذلك في الجزء الشمالي من ميتروفيتشا. وكانت هناك أثناء فترة الإبلاغ ٣٨ قضية تتعلق أساسا بمخالفات إدارية وتضمنت التحقيق مع ٤٦ ضابطا من ضباط شرطة كوسوفو. ولقد أسفرت هذه القضايا عن فصل ستة ضباط من الخدمة ووقف العمل بدون أجر لخمسة ضباط.

٢١ - وقامت شرطة البعثة بتعديل وتحسين آليات مشتركة لجمع الاستخبارات وتحليلها وإدخالها فيما بعد في التحقيقات الخاصة عن طريق آلية تنسيق الأهداف مما أدى إلى الجمع بين الممثلين الرئيسيين لوحدة الاستخبارات المركزية ومكتب كوسوفو المعني بالجريمة المنظمة ووحدة التحقيقات المالية وإدارة العدل التابعة للبعثة وجمارك البعثة وقوة كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك أنشأت شرطة البعثة فرقة عمل خاصة معنية بالإرهاب والتطرف، وذلك بالتعاون الوثيق مع إدارة العدل التابعة للبعثة وقوة كوسوفو. وسجلت البعثة بعض النجاح في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وبالتحديد في مجالات الغش والفساد والتخريب.

٢٢ - إن برنامج حماية الشهود التابع لشرطة البعثة، والذي يوفر للشهود المعرضين للأخطار أماكن آمنة للبقاء داخل كوسوفو، يوفر حاليا حماية على مدار الساعة لثلاث أسرى. ويُبدل جميع الشهود بشهادات في قضايا جرائم حرب ذات أهمية كبيرة وهم ينتظرون إكمال القضايا ونقلهم للإقامة في أماكن أخرى بصفة دائمة. ومن المنتظر أن تزداد الحاجة إلى حماية الشهود عندما يبدأ العمل بشكل كامل في مكتب كوسوفو المعني بالجريمة المنظمة ووحدة التحقيق في التخريب والدعارة. وتواصل البعثة الاتصال بالدول الأعضاء الراغبة في قبول شهود في برامج حماية الشهود الوطنية.

٢٣ - ولقد حدثت تطورات في ست قضايا شملت ألبان من كوسوفو تم اتهامهم بالتطرف الإثني والجريمة المنظمة أو جرائم الحرب. وأدان قضاة المحكمة المحلية عضوين سابقين من ذوي الرتب الرفيعة بجيش تحرير كوسوفو بارتكاب جرائم جسيمة ضد ألبان آخرين من كوسوفو. وتم اعتقال قائد سابق من قادة جيش تحرير كوسوفو بسبب حيازة غير قانونية لمجموعة كبيرة من الأسلحة، وهو متهم أيضا بالتورط في الإرهاب. وبدأت محاكمة جرائم حرب في قضية لقائد منطقة سابق من قادة جيش تحرير كوسوفو، وهو معروف أيضا بكونه من الشخصيات المشهورة بالجريمة المنظمة. وبدأت محاكمة بتهمة الإرهاب في قضية لألبانيين اثنين اتُهما

بقيادة مجموعة إثنية ألبانية متطرفة تنادي بالتمرد المسلح في منطقة ذات أغلبية ألبانية بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتعد هذه المحاكمة أول محاكمة تتم بموجب القاعدة الإجرائية ١٢/٢٠٠١ الصادرة من البعثة بشأن منع الإرهاب والجرائم ذات الصلة. وستبدأ محاكمة ثانية، متصلة بقيادة ألبانيين لمجموعة إثنية ألبانية متطرفة أخرى، في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك أدان قضاة محكمة محلية صربي من كوسوفو، وهو رئيس سابق لبلدية أوراهوفاتش، بارتكاب جرائم حرب. وهناك تحقيقات قضائية جارية بشأن قضايا متعلقة بالجريمة المنظمة، بما في ذلك قضيتين متصلتين بالتهريب.

رابعاً - حرية التنقل

٢٤ - ظلت طوائف عديدة غير قادرة على التنقل الحر بدون حراس. واختلف مستوى حرية التنقل اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى، ومن جماعة إثنية إلى أخرى. وظلت حرية تنقل أفراد طوائف الأقليات، ولا سيما طائفة صرب كوسوفو، مقيدة تقييدا شديدا في معظم منطقة بيتش، واستمرت القيود الكبيرة أيضا في منطقة بريشتينا ومنطقة ميتروفيتشا. وعلى النقيض من ذلك، كان هناك مستوى محدودا، مع أنه لم يصل إلى المستوى المقبول قبولا تاما، لحرية التنقل في جميع أرجاء منطقة غينجيان، واستمر تحسن حرية التنقل في منطقة بريزن.

٢٥ - ولقد تم تخفيض عدد حراس الشرطة والعسكر المخصصين لطوائف الأقليات تخفيضا كبيرا بدون تدهور الظروف الأمنية. وتم تخفيض عدد حراس الأمن المخصصين لخدمات الحافلات الإنسانية لطوائف الأقليات بحوالي ٨٥ في المائة من أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٢. وتشير إحصائيات قوة كوسوفو إلى انخفاض إجمالي بحوالي ١١ في المائة في حراس الأمن. ونتيجة لذلك شهدت بعض البلديات انخفاضاً موازياً لذلك في حركة تنقل الأقليات. ويستخدم ما يقارب من ١٢ إلى ١٥ في المائة من ٤٨٠ موظفا مدنيا ممن ينتمون إلى الأقليات في الذهاب إلى أعمالهم شبكة نقل حافلات الخدمة المدنية. ويقوم أرباب العمل بنقل الكثير من الموظفين الآخرين بمركبات آمنة.

٢٦ - ولقد أسفر تقليل عدد حراس الشرطة والعسكر، بالإضافة إلى إزالة نقاط التفتيش الثابتة عن التخفيف إلى حد ما من عزلة طوائف الأقليات في كوسوفو. وبينما جرت إزالة الكثير من نقاط التفتيش الثابتة، فقد واصلت قوة كوسوفو المحافظة على تواجد محدود لدى طوائف الأقلية لتوفير أمن للمناطق العامة. ورغم ذلك استمر تعرض أفراد الأقليات للعنف والتحرش والتمييز. ولا تزال الحوادث الأمنية ذات البواعث الإثنية تشكل حاجزا أمام حرية تنقل أفراد طوائف الأقليات وتمنع إدخال تحسن كبير على مستوى الثقة.

٢٧ - ويمنح الإطار القانوني والممارسات الحالية لجميع المقيمين المعتادين لوحات جديدة مسجلة في كوسوفو (لوحات السيارات). ويجوز لمقدمي الطلبات من الأقليات الذين يحق لهم الحصول على هذه اللوحات أن يختاروا تغيير اللوحات الصادرة عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والاستعاضة عنها بلوحات مسجلة في كوسوفو. ورغم أن كوسوفو تزود الآن صرب كوسوفو بلوحات مجانية لأرقام السيارات، فإن طوائف الأقليات، وخاصة صرب كوسوفو، لا يزالون يختارون عموماً لوحات يوغوسلافية تتيح لهم السفر الحر إلى صربيا والبلدان المجاورة بدون رسوم تأمين إضافية. ولقد أصبحت شهادات القيادة المؤقتة ورخص القيادة التابعة للبعثة متوفرة لكافة المقيمين المعتادين في كوسوفو، ولدى وزارة الخدمة العامة بكوسوفو برنامج لاستبدال رخص القيادة اليوغوسلافية، الصادرة قبل عام ١٩٩٩، برخص صادرة عن البعثة. وتم حتى الآن، تسليم ١٣٤ ٠٠٠ رخصة قيادة صادرة عن البعثة إلى أشخاص كانوا يحملون في السابق رخصاً يوغوسلافية.

٢٨ - وظل قطار "حرية التنقل" الذي بدأ تشغيله في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ يعمل ويرتبط بخطوط السكك الحديدية الصربية. وتفاوت عدد ركاب القطار بين ١٥ ٠٠٠ و ١٨ ٠٠٠ راكب في الأسبوع. وقد استخدمت جميع المجموعات العرقية هذه الخدمة. واستخدم عدد من الأشخاص يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ شخص خدمة الربط التي يقدمها هذا القطار إلى صربيا ومنها كل يوم وتزداد أعداد المستخدمين في نهاية الأسبوع.

٢٩ - ولم تتمكن طوائف الأقلية في كوسوفو بعد من استخدام لغتها وأبجديتها بحرية في جميع أنحاء كوسوفو بما في ذلك أمام المحاكم والوكالات والأجهزة العامة. ولا يحظى هذا الحكم باحترام كامل إلا في الجمعية الوطنية لكوسوفو بينما ظلت الأجهزة المركزية الأخرى والبلديات تتجاهل هذا الحق القانوني. ولم تترجم الوثائق التي تصدرها المحاكم إلى اللغات الأخرى إلا إذا طلب أحد الأشخاص ذلك ولم تصبح أمراً معتاداً. وفي كثير من الحالات تأخرت ترجمة مواد العمل وقرارات البلديات واللوائح والقواعد التنظيمية على مستوى البلديات أو لم تترجم أصلاً. وظل موظفو الخدمة المدنية يجمعون عن التحدث باللغة الصربية على الصعيد المركزي وفي البلديات. ومن المألوف أن تكتب اللافتات الموضوعة في المباني الحكومية ولافتات المرور وأسماء البلديات باللغة الألبانية فقط. وقد أضفى الطابع "الألباني" على أسماء الأشخاص من غير الألبانيين في الوثائق الرسمية مثل أوراق الحالة المدنية (بطاقات الهوية) والعقود والفواتير والبيانات الصادرة إما عن المؤسسات العامة أو شركات الخدمات العامة. وقد تمت إعادة الأمور إلى نصابها في جميع الحالات التي أحيطت فيها بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو علماً بهذه الانتهاكات. وفي حالة بطاقات الهوية

الصادرة عن البعثة، فقد أعيد إصدار الآلاف منها للأقليات وكتبت أسماء الأشخاص فيها بشكل سليم.

خامسا - عمليات العودة المستدامة وحقوق الأقليات

٣٠ - قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ١٨٢ فردا ينتمون إلى الأقليات قد عادوا في شهري كانون الثاني/يناير و شباط/فبراير ٢٠٠٣ من بينهم ٥٦ من صرب كوسوفو و ٤٩ من الأشكاليا/المصريين و ٤٧ من البوسنيين و ٢٩ من طائفة الروما وواحد من طائفة الغوراني. ولا تتوافر إحصائيات كاملة عن شهر آذار/مارس، بيد أن ٤١ من صرب كوسوفو عادوا إلى قرية تقع في منطقة بريزرين وانضم ٢٤ من صرب كوسوفو إلى مشروع قائم للعودة في منطقة بيتش، مما يشير إلى أن خطى العودة تتسارع. ويعزى ازدياد عدد مشروعات العودة المستمرة إلى تحسن البنى الداعمة لعملية العودة والإقبال على المشاركة من قبل السلطات المحلية والمشردين داخليا واستمرار الدعم المقدم من الجهات المانحة. وبلغ عدد المشروعات التي تم إعدادها فعلا في عام ٢٠٠٣ نحو ثلاثة عشر مشروعا.

٣١ - ونظرا لاستمرار العنف والتحرش والتمييز الذي تتعرض له الأقليات، يتعذر تحقيق عودة الأقليات إلى كوسوفو بصورة مستدامة فضلا عن أن ذلك يستغرق وقتا طويلا ويستدعي موارد ضخمة. وقد اتسمت مشاركة المؤسسات المؤقتة في عملية العودة بازدياد ملحوظ. بيد أن الجهود المتعلقة بطوائف الأقليات والعودة تعوزها الموارد الكافية على الصعيد المركزي وفي البلديات كما أنها لا تندمج بصورة فعالة مع سجل الأعمال التي تضطلع بها المؤسسات المؤقتة. وظل رئيس وزراء كوسوفو ومكتبه يعملان على تصحيح هذا الوضع غير أن جهودهما أسفرت عن نتائج محدودة.

٣٢ - وفي ١٧ شباط/فبراير، قدم ممثلي الخاص ورئيس وزراء كوسوفو والمنسق بين الوزارات لعمليات العودة كتيب عمليات العودة المستدامة في فرقة العمل المعنية بالعودة. وفي ٢٥ شباط/فبراير، أعلن رئيس الوزراء التزامه بعمليات العودة لدى زيارته قرية سريدشكا (إقليم برزرين) حيث عاد بعض صرب كوسوفو في عام ٢٠٠٢ ويتوقع وصول مزيد من الأسر. فضلا عن ذلك ازداد اشتراك السلطات البلدية بصورة بناءة، في عملية العودة في غضون الأشهر القليلة الماضية رغم أن الوضع ظل لا يبعث على الرضى في ثلثي بلديات كوسوفو. وشارك أغلب رؤساء ونواب رؤساء البلديات في فرق العمل البلدية المعنية بالعودة رغم أن نوعية المشاركة كانت متفاوتة. وشهدت الأشهر الثلاثة الماضية أيضا ازدياد مشاركة موظفي البلديات في زيارات الاستكشاف والزيارات الإعلامية.

٣٣ - وكانت النتائج التي أسفر عنها استعراض الحصة "الحصة العادلة من التمويل" من ميزانيات البلديات لعام ٢٠٠٢ دون المستوى المطلوب؛ إذ أن ٥ بلديات فقط من أصل ٢٤ بلدية مختلطة قد حققت النسبة المقررة من دعم الميزانية للأقليات وقدرها ٧٥ في المائة في جميع بنود الميزانية الأربعة (السلع والخدمات والصحة والتعليم والإيرادات من أصول البلديات) حسب تقديرات البعثة. ومن اللافت للنظر أن أربعة من أفضل البلديات أداء وعددها خمس بلديات تنتمي إلى بلديات كوسوفو ذات الأغلبية الصربية. وأكثر المناطق نجاحا هي ميتروفيتشا يليها برزرين وغينلاي وبريشيتينا وبيتش وينبغي تعزيز الامتثال للقاعدة الواردة في ميزانية عام ٢٠٠٣ (قاعدة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ٢٣/٢٠٠٢ الصادرة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) التي تحدد النسب المستهدفة التي يلزم تحقيقها قانونا وتنص على إعداد تقارير فصلية وتشديد التدابير العقابية في حالة عدم الامتثال للقاعدة.

٣٤ - وظل هناك تفاوت في تزويد في طوائف الأغلبية والأقلية بالكهرباء رغم أن هذا التفاوت يعزى في المقام الأول على ما يبدو إلى عجز شركة كوسوفو للكهرباء عن صيانة المنشآت في مناطق الأقليات وعدم سداد الفواتير في هذه المناطق وإلى أعمال تهدف إلى منع الشركة من الوصول إلى هذه المناطق وعجزها عن إيصال الفواتير إلى من يعيشون في المناطق المغلقة التي تقطنها الأقليات.

٣٥ - وحقق الحوار بين المجموعات العرقية تقدما على صعيد البلديات. فإضافة إلى التفاعل داخل فرق العمل البلدية المعنية بالعودة أجريت أنشطة بصورة مألوفة في مستويات شتى بدعم من البعثة وقوة كوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات غير حكومية عديدة. وفي إقليم غينلاي عقدت أربعة اجتماعات بين المجموعات العرقية لإعداد خطط العودة إلى أربع قرى وحضر مدير البلدية ثلاثة اجتماعات منها. وسجل تقدم مماثل في منطقة ميتروفيتشا، ففي ليبوسافيتش زار رئيس جمعية البلدية قرية يقيم بها ألبان كوسوفو. وفي فوشيترن زار رئيس جمعية البلدية القرية لألبان كوسوفو. وفي سرييتشا زار رئيس الجمعية البلدية قريتين يقطنهما صرب كوسوفو وفي إقليم بريشتينا قام رئيسا ستيمللي وليليان بزيارات مماثلة. أما فيما يتعلق بالإدماج، فهناك ٤٠ مدرسة في كوسوفو تعتبر "مختلطة" من بينها مدرستان يختلط فيهما ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو.

سادسا - الاقتصاد

٣٦ - شهدت الأنشطة الاقتصادية انحسارا يتوقع أن يستمر ويعزى إلى أسباب منها تقليص وجود المجتمع الدولي. وقد سجلت وزارة العمل والعمالة في كوسوفو نحو ٨٤٨ ٢٦٠

عاطلا في كوسوفو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وينتمي ١٩ ٩٤١ من هذا العدد (نحو ٧ في المائة) إلى طوائف الأقلية.

٣٧ - وتواصل كوسوفو إحراز تقدم في مضمار إعداد إطار للتشريعات الاقتصادية. فقد اعتمدت الجمعية الوطنية لكوسوفو قانونا بشأن الإفلاس المصرفي في ١٣ آذار/مارس. ولدى إعداد القوانين التشريعية ومراجعة الموجود منها، روعي بشكل خاص أن تكون متسقة مع معايير الاتحاد الأوروبي. ومن الصكوك الرئيسية في هذا الصدد آلية تتبع عملية الاستقرار والانضمام إلى اللجنة الأوروبية التي عقدت دورتها الأولى في بريشتينا في ١٣ آذار/مارس. وهذه الآلية فرقة عمل ذات طابع تقني هدفها دعم كوسوفو في إصلاحاتها الرامية إلى أن تكون هيكلها متسقة مع الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال تقديم المشورة والتوجيه في مجال السياسة العامة. واجتمع المجلس الاقتصادي والمالي مرتين خلال الأشهر الثلاثة الماضية وناقش مسائل من بينها إعداد الميزانية وتنفيذها بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٢ والسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ونظر في طلب عاجل لتمويل قطاع الكهرباء وإنشاء منظمة لتنظيم الطيران المدني وتنفيذ اتفاق التجارة الحرة المبرم مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومشروع قانون الإدارة المالية العامة والمساءلة. وقد اتسع نطاق التبادل الاقتصادي داخل الإقليم وتعزيز التعاون من خلال المشاركة في آليات التنسيق الإقليمية.

٣٨ - وفي ١٥ شباط/فبراير، اعتمد مجلس وكالة كوسوفو الاستثمارية سياساته وإجراءاته التنفيذية. ووافق المجلس كذلك على خصخصة أول ست شركات من شركات الملكية الاجتماعية التي ستُطرح للمناقصة بعد سن لائحة تنظم استخدام الأراضي. وقطعت الاستعدادات لإنشاء غرفة خاصة في وكالة كوسوفو الاستثمارية شوطا بعيدا. وقد اكتملت الأعمال التحضيرية فيما يتعلق بـ ٤٨٠ من شركات الملكية الاجتماعية التي تقع في نطاق اختصاصات الوكالة وذلك استعدادا لخصخصتها أو تصفيتها. وقد أُعدت وثائق وافية عن هذه الشركات وأنشئت مكتبة تضم كتباً مرجعية تتضمن وثائق قانونية ومساحية ومالية ومتعلقة بالعمالة عن كل شركة.

٣٩ - وفي ٣١ آذار/مارس، أكملت وكالة كوسوفو الاستثمارية المراجعة الخارجية للحسابات والاستعراضات التشغيلية بما في ذلك النماذج الملائمة لإدارة الشركات وشركة كوسوفو للكهرباء وشركة كوسوفو للبريد والاتصالات وخطوط السكك الحديدية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو ومطار بريشتينا وغير ذلك من الشركات المملوكة للدولة في قطاعات المياه والنفايات والري. وحتى ذلك الوقت أعدت وكالة كوسوفو الاستثمارية ووزارة المالية والاقتصاد قائمة بجميع الشركات التي ينبغي مراجعة

حساباتها على أساس تقاريرها المالية لعام ٢٠٠٢. وتخضع حسابات جميع المصارف في كوسوفو سنويا للمراجعة الخارجية ولتدقيقات إضافية من هيئة المصارف والمدفوعات في كوسوفو.

٤٠ - وأحرزت كوسوفو تقدما خلال الفصل الأول في إعداد نظام لتحصيل ضريبة الدخل. وفي ١٨ شباط/فبراير، نُقلت المسؤوليات الإدارية والتنفيذية المتعلقة بإدارة الضرائب رسميا إلى وزارة المالية والاقتصاد في كوسوفو. وقد تعززت إدارة الضرائب التي تقع على عاتقها مسؤولية تطبيق وتحصيل ضريبة الدخل وضريبة الأرباح والضرائب التقديرية وتحصيل ضريبة القيمة المضافة الداخلية وأصبحت قادرة على رفع درجة الامتثال الطوعي لقوانين الضرائب.

٤١ - وازداد عدد الموظفين العاملين في دائرة الجمارك التابعة للبعثة من ٣٤٦ إلى ٤١٤ موظفا خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٣. وينتمي ١٩ في المائة من المرشحين الناجحين وعددهم ٦٨ مرشحا إلى الأقليات. ويتولى إدارة دائرة الجمارك في الوقت الراهن مدير عام دولي وثلاثة مدراء دوليين وأربعة نواب مدير من ألبان كوسوفو. وحسب الأهداف المقررة، حصلت خدمة جمارك البعثة ٥٧ مليون يورو من الإيرادات خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٣ وحصلت على قدر كبير من المستحقات على السلع الداخلة إلى كوسوفو. وفي الوقت نفسه، أصبح من الواضح بدرجة أكبر أن كثيرا من شهادات المنشأ قد جرى تزويرها للاستفادة من اتفاق التجارة الحرة مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٤٢ - وشرعت الهيئة العامة لتنظيم المشتريات في الآونة الأخيرة في إجراء مراجعات حسابية لبعض أنشطة الشراء في وزارات كوسوفو ووكالاتها التي تلقت أموالا من ميزانية كوسوفو الموحدة. ويتولى الجهاز المركزي للمشتريات في وزارة الخدمات العامة في كوسوفو إدارة المشتريات الضخمة وتقديم الخدمات للمؤسسات المؤقتة. ويُعلن عن جميع العطاءات التي يطرحها الجهاز المركزي للمشتريات في ثلاث لغات (الانكليزية والألبانية والصربية). ومن بين ٧٢ عطاءً تمت الموافقة عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت ٤٠ في المائة للسلع و ٤٠ في المائة للأشغال و ٢٠ في المائة للخدمات. وعند اكتمال كل عملية من عمليات طرح العطاءات، مُنح ٥٩ عطاءً لشركات محلية و ١٣ عطاءً لشركات دولية. (خضع ٦١ عطاء لعملية المناقصة المفتوحة أما العطاءات المتبقية وعددها ١١ عطاء فتمت في إطار مصدر واحد للتوريد).

سابعا - حقوق الملكية

٤٣ - منذ بداية عام ٢٠٠٣، أصبحت مديرية الإسكان والممتلكات قادرة على تخصيص موارد لمعالجة المطالبات في جميع المناطق بصورة فعالة. ومن بين أكثر من ٢٤ ٠٠٠ مطالبة قُدمت إليها حتى الآن، تم البت في ١٢,٧ في المائة تمخضت عن ٥٧٤ حالة إخلاء. وفي ٤٨ من الحالات التي تم فيها تسجيل مطالبات تتعلق بالملكية، قامت المديرية بإبلاغ الساكن المعني المخالف للقانون. ويُعد هذا تقدما ملحوظا قياسا إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ حيث تم إبلاغ نحو ٢٠ في المائة من هؤلاء ولم يفصل إلا فيما يزيد قليلا على ٢ في المائة من القضايا. وتتولى مديرية الإسكان والممتلكات الآن إدارة ٣٢٥ عقارا. ويعود قرابة ثلثي المطالبات المقدمة إلى الإدارة (١٦ ٠٠٠) إلى أشخاص من خارج كوسوفو يقيمون في صربيا والجلب الأسود. وفي الآونة الأخيرة وافقت سلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على أن تتلقى المديرية مطالبات في سكوبي. ويخضع ما يزيد قليلا عن ٣ في المائة من قرارات لجنة المطالبات المتعلقة بالمساكن والممتلكات إلى طلبات لإعادة النظر فيها. وحتى الآن تمخض طلب واحد لإعادة النظر في القرار عن تغيير القرار الأول. وتوجد الآن نظم دقيقة للتحقق من صحة الوثائق وذلك للإسراع بمعالجة المطالبات.

ثامنا - الحوار مع بلغراد

٤٤ - وأحدث اغتيال رئيس وزراء جمهورية صربيا والبيانات الاستفزازية التي أدلى بها مسؤولو بلغراد بشأن وضع كوسوفو في المستقبل أثرا سلبيا على الحالة السياسية في كوسوفو. كذلك فإن البيانات التي أدلى بها قادة ألبان كوسوفو بشأن الوضع النهائي لكوسوفو كانت استفزازية بالقدر نفسه. ورغم ذلك، شرع ممثلي الخاص في عملية لبدء حوار بشأن المسائل العملية بين سلطات بلغراد ومؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين. وفي ٢٨ شباط/فبراير، وقع رئيسا حزبي التحالف الألباني الكوسوفي والمؤسستين المؤقتتين إعلانا يشجع المؤسستين المؤقتتين على الانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل إقامة حوار مباشر بشأن المسائل العملية مع الجيران. وفي ٢ آذار/مارس، شرع ممثلي الخاص في العملية بتوجيه الدعوة إلى وفد وزاري من بلغراد للاشتراك في محادثات بشأن جدول أعمال مقترح. إلا أن السياسيين الألبان الكوسوفيين الرئيسيين، بعد أن أبدوا تأييدا أوليا، تراجعوا عن المضي قدما في المبادرة، حيث أشاروا إلى عدد من الشروط المسبقة للحوار، في جملة عوامل أخرى، بما في ذلك الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في عملية نقل السلطات وموافقة برلمان كوسوفو على خطة عمل مشتركة. وعلى نحو مماثل، رغم أن سلطات بلغراد وافقت في البداية على فكرة عقد محادثات مباشرة، فقد طلبت إدراج بنود

أخرى في جدول الأعمال إضافة إلى البنود التي اقترحتها البعثة ثم أعربت عن عدم الرغبة في المشاركة، نتيجة لعدم الموافقة على نقل مسؤوليات إضافية إلى المؤسستين المؤقتتين. وتأجلت عملية الشروع في محادثات مباشرة عقب اغتيال رئيس الوزراء جينجيتش.

٤٥ - واستمرت أساليب التعاون العملية مع حكومة بلغراد في التطور خلال الأشهر الثلاثة الماضية، رغم أن الاتصالات المباشرة ظلت مقيدة وظلت البعثة هي التي تقوم بها بقدر كبير. وعلى الرغم من ذلك، أقامت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية في كوسوفو علاقات مثمرة مع وزارة الشؤون الاجتماعية الصربية فيما يتعلق بتبادل المعلومات وتنسيق حالات الإعادة إلى الوطن. وإقامة الصلات مع وزارة الصحة الصربية اتسمت بالصعوبة بوجه خاص، بالنظر إلى أن الوزارة تصر على أن تبقى المرافق الصحية في كوسوفو جزءاً من شبكة الرعاية الصحية في صربيا. بيد أن التعاون بين وزارتي البيئة في الجانبين أخذ في النمو عقب الاتصال الأولي والتعاون في معالجة مسألة التلوث بالفينول في نهر إيبار.

٤٦ - ولا يزال وجود هياكل موازية تدعمها بلغراد، انتهاكا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والتي تكاد تكون موجودة الآن في جميع البلديات التي بها عدد كبير من سكان كوسوفو الصرب، يعيق عمل المؤسسات المشروعة. وفي بلدية كامينتشا (في منطقة غنيلاي)، يستخدم مركز خدمات البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية والبرق التابع لجمهورية صربيا ١٢ موظفاً، وتستخدم شركة الإمداد بالطاقة الكهربائية التابعة لجمهورية صربيا ٤ موظفين، ويستخدم مكتب العمالة الصربي ٣ موظفين، وهناك ٦ موظفي تسجيل مدني صرب. وفي ١٩ آذار/مارس، افتتح مسؤولو بلغراد معهد صحة عامة في الجزء الشمالي من متروفيتشا، انتهاكا لالتزام بلغراد بعدم دعم الهياكل الإدارية الموازية. بيد أن الهياكل الموازية أزيلت من المبنى البلدي في ستريتشي، بدعم من الرئيس الصربي الكوسوفي للجمعية البلدية. ولم تواجه هذه العملية مشاكل كبيرة من السكان.

تاسعا - فيلق حماية كوسوفو

٤٧ - واصل فيلق حماية كوسوفو إحراز تقدم في إعادة تنظيم هيكله وتطوير مهارات أفرادهم وتدريبهم. ويبلغ قوام الفيلق حالياً ٣٠٥٢ من الأفراد العاملين و ٥٠٢ من الأفراد الاحتياطيين. وفي حين انصب معظم العمل على تحديد هياكل الفيلق ومهامه وأدواره، لا يزال يتعين القيام بعمل كبير. فلم يحرز سوى تقدم محدود في معالجة مسألتها الممتلكات والبنية الأساسية. ولا يزال الفيلق يحتل ٥٩ موقعا في ظل خطة مدتها خمس سنوات لخفض عدد المواقع إلى ٢٧ موقعا، حيث سيتم تخفيض ٤٣ موقعا بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

٤٨ - وتأخرت أكثر المهام تحديداً، والمتمثلة في تحويل الفيلق إلى هيئة متعددة الأعراق ينصب اهتمامها على ولايته وحدها بصفته وكالة طوارئ مدنية. فالأساس العرقي الألباني الكوسوفي المتأصل للفيلق الذي يعلي شأن "القيم الحربية لجيش تحرير كوسوفو"، بالإضافة إلى التصريحات العامة لفيلق الحماية وقادة ألبان كوسوفو والتي مفادها أن الفيلق قد مضى بعيداً في طريقه لأن يصبح جيش "كوسوفو المستقلة"، كل ذلك جعل من المستحيل اجتذاب صرب كوسوفو للانضمام لتلك المنظمة. إضافة إلى ذلك، فإن تطلعات المنظمة لأن تعمل بوصفها جيشاً تخالف بوضوح مبادئ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والأحكام المنصوص عليها في الفصل ٧ من الإطار الدستوري، فضلاً عن القانون الساري المفعول. وقد تذبذب التزام فيلق الحماية بولايته للحماية المدنية، رغم أن المنظمة بدت في الأسابيع الأخيرة أكثر تركيزاً على مهامها الموكلة إليها. ويعد الالتزام الشفوي بالإقرار بسلطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أمراً إيجابياً، بيد أن بعض الأعمال يناقض ذلك. فتعليقات مسؤولي فيلق الحماية بشأن قضايا جنائية حدثت مؤخراً وبشأن عمليات الاعتقال التي تنفذ للمحكمة أظهرت قصوراً في فهم حكم القانون، رغم أن رئيس فيلق الحماية اتخذ إجراءات تأديبية ضد أحد أفراد الفيلق الذي صرح بأشياء غير مسموح بها. وفي حين أن مستوى أداء أفراد الفيلق المدربين بصورة فردية مرتفع في جميع المهام الموكلة إليهم كما يوجد ما يكفي من الهياكل الداخلية، إلا أن القيادة والسيطرة تتسمان بالضعف على أفضل تقدير. وقد تم التدريب في مجالات مهارات من قبيل إزالة الألغام، والإسعافات الأولية الأساسية، وقراءة الخرائط، والاتصالات، وأعمال البحث والإنقاذ في المناطق الجبلية، والإعلام. وأنشئ فريق لتطوير الحماية المدنية لتحسين التنسيق بين جميع الأجزاء المكوّنة لمنظمات الاستجابة للحالات الطارئة في كوسوفو ولوضع مهام لفيلق الحماية في إطار ولايته.

٤٩ - وظلت منظمة محلية غير حكومية تُدعى أصدقاء فيلق حماية كوسوفو تجمع قرابة ٧٥٠.٠٠٠ يورو سنوياً منذ عام ١٩٩٩ عن طريق الهبات من الموارد المحلية ومن المقيمين في الخارج. وقد أنفق جُل هذه الأموال على مساهمات إضافية لأفراد الفيلق وعلى البنية الأساسية، وفي الوقت نفسه مُنح مبلغ أقل كثيراً لأرامل الحرب، والأسرى، والذين أُصيبوا بجروح خطيرة أثناء الصراع. واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أُحيلت إلى هذه المنظمة غير الحكومية جميع أنشطة تعبئة الموارد من أجل فيلق حماية كوسوفو بخطة لإنفاق أموال سنوية بنسب محددة على الفيلق (٥٠ في المائة) وعلى أرامل الحرب والجرحى (٢٥ في المائة لكل من الفئتين).

٥٠ - ولا تزال مسألة إدارة شؤون الأفراد داخل إدارة فيلق حماية كوسوفو، تتطلب اهتماماً كبيراً. وهناك الكثير جداً من حالات عدم الامتثال التي يبلغ عنها، حيث أن هناك

٢٠ حالة رئيسية تتعلق بما جملته ٣٨ فردا من أفراد الفيلق أبلغ عنها خلال فترة الثلاثة شهور. ومن هذه الحالات، أبلغ أفراد الفيلق أنفسهم عن ٢٠ في المائة. ومن جملة قوام الفيلق العامل، هناك ٢ في المائة تقريبا لهم مشاكل تتعلق بالانضباط. وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بتوضيح قواعد التعيين والترقية.

٥١ - وهناك ١٣٤ فردا من الأقليات في فيلق الحماية، منهم ثلاثة من صرب كوسوفو. والتعيين من الأقليات العرقية سيكون عملية بطيئة وسيطلب التزاما من الفيلق بأسره. وقد بدأ الفيلق مؤخرا مبادرة لتعيين أفراد من صرب كوسوفو وهناك ١٠ من صرب كوسوفو ينبغي أن ينضموا إلى المنظمة في الأسابيع المقبلة. وقد مثل تدريب فيلق حماية كوسوفو في مجال البحث والإنقاذ في المناطق الجبلية الذي تم في منطقة بريزوفيتشا ذات الأغلبية الصربية الكوسوفية في بلدية ستربتشي (في منطقة بريزيرين) خطوة هامة إلى الأمام في بناء العلاقات بين الفيلق والطائفة الصربية الكوسوفية.

عاشرا - مسائل الدعم

٥٢ - واصلت شعبة الإدارة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو توفير الدعم اللازم المتعلق بالنقل والإمداد. وسُلمت ثلاثة مراكز إلى دائرة شرطة كوسوفو ويتوقع نقل تسعة مراكز أخرى بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، تولت ميزانية كوسوفو الموحدة المسؤولية عن تكاليف الدعم الروتيني في جميع مرافق الشرطة، باستثناء المقر الرئيسي والمقار الإقليمية التي ستظل، في المستقبل المنظور، تتلقى الدعم من البعثة.

حادي عشر - ملاحظات

٥٣ - إن نقل المسؤوليات بصورة مستمرة وسريعة إلى المؤسستين المؤقتتين، على النحو الوارد إجمالا في الفصل ٥ من الإطار الدستوري أمر مستحب. وتلك خطوة مهمة في عملية إقامة المؤسسات الذاتية الإدارة الديمقراطية المؤقتة، على النحو المتوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وستجري عملية النقل بشكل مرحلي، لتكون مستدامة وتمشى مع القانون الساري التطبيق. وستراعي تلك العملية قدرة هاتين المؤسستين على النهوض بمسؤوليات إضافية. وفي الوقت ذاته، يجب أن يبدأ نقل السلطات لكي تصبح المؤسسات المؤقتتان مسؤولتين أمام شعب كوسوفو عن إنجاز تلك الخدمات والإدارة التي تنهض بعبء مسؤوليتها. وسيؤدي هذا إلى زيادة الحاجة إلى مؤسسات مؤقتة لإحراز تقدم ملموس في التشغيل، ولتحقيق المعايير النموذجية التي حددها مثلي الخاص. ولن تؤثر عملية النقل على

سلطة البعثة، أو قوة كفور، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو الصلاحيات والمسؤوليات المسندة لممثلي الخاص وفقا للفصل ٨ من الإطار الدستوري ويجب مراعاة هذه البارامترات.

٥٤ - ويعد ميل قادة ألبان كوسوفو المحليين والمؤسستين المؤقتتين إلى التركيز على الرمز والصورة، وقيامهم علنا بتعزيز مراكزهم خلافا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، مدعاة للقلق وكذلك الإجراء الذي اتخذته جمعية كوسوفو بشأن التعليم العالي، ورفضها مراعاة المصالح الحيوية لطوائف الأقلية. ويرقى هذا إلى تحد مباشر للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري لسلطة البعثة وفقا لهاتين الوثيقتين.

٥٥ - ويتعين على جميع القادة المحليين التقيد بدقة بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري. وعليهم أيضا تنحية خلافاتهم السياسية عن أنشطة المؤسستين المؤقتتين، والعمل معا من أجل تعزيز هاتين المؤسستين بالتركيز على الجوهر والنتائج العملية بدلا من التركيز على البقاء على التطور المؤسسي رهينة للخلافات السياسية أو العرقية. وتحتاج المؤسسات المؤقتتان والبلديات إلى التركيز على مجالات مسؤولياتها، وعلى ما يهم مباشرة جميع شعب كوسوفو، بما في ذلك من ينتظر العودة. وتوفر سياسة "المعايير قبل المركز" إطارا لهذا التركيز، وحري بجميع القادة المحليين تقديم دعمهم لمؤازرة الجهود الرامية إلى إحراز تقدم ملموس من أجل تحقيقها. وتستطيع هاتان المؤسسات زيادة قدرتهما على إنجاز الخدمات للشعب، وستقومان بذلك من خلال الجهد المنسق مع جميع من يعينهم الأمر. وأن عدم المشاركة في المؤسستين، فضلا عن الابتعاد عن العملية السياسية لن تؤدي إلا إلى إعاقة التقدم في مسائل محددة متعلقة بالحكم الرشيد بصورة محددة ولن يؤدي هذا إلى تحسين صورة كوسوفو في أعين المجتمع الدولي.

٥٦ - ويشمل هذا بالطبع مشاركة جميع طوائف كوسوفو بصورة لها دلالتها في المؤسستين المؤقتتين وفي الهيئات البلدية. ولن يؤدي إنشاء مؤسسات إدارة منفصلة أحادية العرق إلى قيام كوسوفو المتعددة الأعراق التي نسعى جميعا من أجلها. ويتطلب العمل من خلال الهياكل القائمة، رغبة من جانب طوائف الأقلية، وتقبلا من جانب طائفة الأغلبية. وجميع قادة الطوائف مدعوون للعمل معا لتحقيقا لهذه الغاية، ويجب عليهم تعزيز البيئة داخل كوسوفو، ومؤسستيهما المؤقتتين، الأمر الذي يشجع مثل تلك المشاركة. وأدعو أيضا جميع السلطات في بلغراد إلى العمل مع البعثة من أجل تفكيك الهياكل الإدارية الموازية القائمة التي لا تزال تعمل في كوسوفو.

٥٧ - ومع اقتراب موسم عودة طوائف الأقليات، بصورة سريعة، تعمل البعثة جاهدة على أن تكون بيئة كوسوفو مفضية إلى عودة الأقليات. وقد أحرز تقدم على أرض الواقع من

حيث مشاريع الإعداد، وتوعية الطوائف، بما يكفل أن تتم العودة إلى بيئة آمنة ومأمونة ومستدامة قدر الإمكان. وإن التقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتتان وبعض البلديات في توفير الدعم لطوائف الأقليات العائدة، والذي يجب أن يستمر ويزداد تعزيزه، أمر يدعو إلى التشجيع. ولا بد من الدعم والتفاني من أجل إيجاد بيئة مواتية ومستدامة. ومن ناحية ثانية، فإن أعمال الترويع والتهديدات، والعنف الموجهة ضد الأقليات لا تزال تحدث ويقصد بها عدم التشجيع على مشاركة الأقلية في الحياة العامة. وتلك الأعمال أثر سلبى على تطوير كوسوفو المؤسسي، وهو الأمر الذي سيقضي فيه، في جملة أمور، من خلال الطريقة التي تعامل الأغلبية بها، الأقلية. وينبغي على قادة وشعب كوسوفو وضع حدا لتلك الأفعال، والعمل بهمة من أجل إجراء حوار مشترك بين الأعراق والمصالحة. وتلك الأفعال، بقدر ما تستحق الاستياء بالتنديد، ينبغي ألا تستخدم لتعويق أداء المؤسسات الديمقراطية التي تجري إقامتها. ولن يمكن إحداث التغيير الإيجابي إلا من خلال الحوار والمشاركة الحقيقيين.

٥٨ - ويلزم إقامة حوار أيضا بين بلغراد وبريشينا. ومبادرة ممثلي الخاص بيد ذلك الحوار بشأن المسائل العملية ذات الاهتمام المتبادل جديرة بالإشادة. وستجري متابعة تلك المبادرة بعد مرحلة التوطيد التي تستلزمها التطورات في بلغراد، والحاجة إلى مؤسسات مؤقتة للتخضير لمثل ذلك الحوار. وعلى من يعنيه الأمر، العمل بصورة بناءة معا، من أجل بدء هذه العملية بروح التراضي، وفي إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعلى القادة في كلا الجانبين ولا سيما في بلغراد، الامتناع عن الإدلاء ببيانات عامة، يمكنها أن تقوض الحوار المقترح أو تتعارض مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتلك البيانات تخلق توترا لا لزوم له ولا تخدم أفضل مصالح الطوائف المعنية.

٥٩ - ومما يدعو إلى التشجيع ما يبدو من تحسن لاحترام حكم القانون، على نحو ما يتبين من المساندة المقدمة من القادة المحليين للجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا أحد فوق القانون، ويقع على القادة والسكان مسؤولية دعم توطيد هيكل حكم القانون، والابتعاد عن الجرائم والعنف.

٦٠ - وفي خاتمة المطاف، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، مايكل ستاينر، ولرجال البعثة ونسائها، على الطريقة المثالية والمهنية التي اضطلعوا بها في أدائهم لواجباتهم. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لشركائي في البعثة، الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن القوة الأمنية الدولية في كوسوفو (كفور)، والمنظمات والوكالات والجهات المتبرعة والمانحة على الدعم السياسي والمادي الكبير الذي قدمته من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

المرفق الأول

ألف - تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣

البلد	العدد	البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١١٨	سويسرا	٩
الأرجنتين	١٤٧	غانا	٨٤
الأردن	٤٢٦	فرنسا	٨٧
إسبانيا	١٢٨	الفلبين	٦٢
ألمانيا	٣٦٣	فنلندا	٢٦
أوكرانيا	١٩٣	فيجي	٣٤
أيسلندا	١	قيرغيزستان	٤
إيطاليا	٥٨	كندا	٢٢
باكستان	١٨٢	كينيا	٤٤
البرتغال	١٩	ليتوانيا	٩
بلجيكا	١	ماليزيا	٤٦
بلغاريا	٩٩	مصر	٦٦
بنغلاديش	٨٤	ملاوي	٢١
بولندا	١٢٤	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٣٠
تركيا	١٦٣	موريشيوس	٥
تونس	٦	النرويج	٢٧
الجمهورية التشيكية	٩	النمسا	٤٤
الدانمرك	٢٩	نيبال	٣٨
رومانيا	١٨٣	نيجيريا	٨٦
زامبيا	٣١	الهند	٤٩٩
زمبابوي	٦٤	هنغاريا	٥
سلوفينيا	١٥	الولايات المتحدة الأمريكية	٥٢٢
السنغال	١٦	اليونان	١٨
السويد	٤٢		
		المجموع	٤ ٣٨٩

باء - تشكيل قوة شرطة كوسوفو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣

الفئة	النسبة المئوية	العدد
ألبان كوسوفو	٨٤,٠٩	٤ ٤٠٧
صرب كوسوفو	٩,٢٤	٤٧٣
أفراد من أقليات عرقية أخرى	٦,٦٧	٣٦٧
المجموع		٥ ٢٤٧
رجال	٨٤,٦	٤ ٤٦٠
نساء	١٥,٤	٧٨٧

المرفق الثاني

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣)

الجنسية	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأرجنتين	١
الأردن	١
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٣
إيطاليا	١
باكستان	١
بلجيكا	١
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	١
زامبيا	١
سويسرا	١
شيلي	١
فنلندا	٢
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١
النرويج	٢
نيبال	٢
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
المجموع	٣٨